

Distr.: General
17 May 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 15 من جدول الأعمال

تعاون إقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي اتخذتها أو أقرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الثامنة والثلاثين، المعقودة افتراضياً من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها الثالثة والخمسين، المعقودة في أديس أبابا، في شكلٍ مختلط بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، يومي 22 و 23 آذار/مارس 2021، واللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في جنيف يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السابعة والسبعين، المعقودة افتراضياً يومي 26 إلى 29 نيسان/أبريل 2021. والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة عبر الرابط www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

3	أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها
3	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
4	ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي
4	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
10	باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
15	جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
17	دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

أولاً - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

1 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في جنيف يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021، المقررين واو (69) بشأن الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة باسترداد الميثان واستخدامه بفعالية من مناجم الفحم المهجورة، وزاي (69) بشأن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري المحدث للموارد، اللذين يقدم على أساسهما مشروعاً المقررين التاليين تمهيداً لاتخاذ إجراء بشأنهما من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع المقرر الأول

الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة باسترداد الميثان واستخدامه بفعالية من مناجم الفحم المهجورة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا أقرت، في دورتها التاسعة والستين، المعقودة يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021، الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة باسترداد الميثان واستخدامه بفعالية من مناجم الفحم المهجورة⁽¹⁾، أوصت بتعميم الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات على نطاق واسع، ودعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات في البلدان في جميع أنحاء العالم، واقترحت على المجلس أن يوصي بتطبيق الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات في البلدان في جميع أنحاء العالم، وإذ يلاحظ أيضاً أن لا آثار مالية تترتب على هذا الاقتراح، وإذ يشير إلى مقرره 222/2011 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2011، يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات في البلدان في جميع أنحاء العالم.

مشروع المقرر الثاني

تصنيف الأمم المتحدة الإطاري المحدث للموارد

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا أقرت، في دورتها التاسعة والستين، المعقودة يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021، تصنيف الأمم المتحدة الإطاري المحدث للموارد لعام 2019⁽²⁾، وأوصت بتعميم التصنيف الإطاري المحدث على نطاق واسع، ودعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق التصنيف الإطاري المحدث في البلدان في جميع أنحاء العالم، واقترحت على المجلس أن يوصي بتطبيق التصنيف الإطاري المحدث في البلدان في جميع أنحاء العالم، وإذ يلاحظ أيضاً أن لا آثار مالية تترتب على هذا الاقتراح، وإذ يشير إلى مقرره 226/1997 المؤرخ 18 تموز/يوليه 1997 و 233/2004 المؤرخ 16 تموز/يوليه 2004، يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية

(1) ECE Energy Series No. 64 (document ECE/ENERGY/128), United Nations publication, 2020

(2) المرجع نفسه، No. 61 (document ECE/ENERGY/125), United Nations publication, 2020

إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق التصنيف الإطاري المحدّث في البلدان في جميع أنحاء العالم.

ثانياً - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

2 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الثامنة والثلاثين، المعقودة افتراضياً، من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عدداً من القرارات المتصلة ببرنامج عملها، ترد أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار 737 (د-38)

قرار سان خوسيه

3 - أخذت اللجنة علماً بالوثيقة المعنونة ببناء مستقبل جديد: انتعاش تحويلي متسم بالمساواة والاستدامة، التي تستكمل ثلاثية المساواة، ورحبت بالنهج المتكامل إزاء التنمية الذي ميز تفكير اللجنة منذ إنشائها، وأقرت القضايا التي جرى درساها، ودعمت المضمون العام للاستنتاجات الواردة في الوثيقة، ودعت الأمانة إلى نشر الوثيقة على نطاق واسع وتشجيع استعراضها في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والاجتماعية وأوساط الأعمال في المنطقة، عن طريق الحوارات الوطنية بشأن القضايا الرئيسية التي تشملها، بما يراعي الخصائص الوطنية لكل بلد، وفي المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية، من أجل مواصلة تشجيع إجراء تحليل مقارن أكثر عمقا إزاء بلدان من خارج المنطقة.

4 - وأصدرت اللجنة أيضاً تعليمات إلى الأمانة بإجراء دراسات وصياغة مقترحات بشأن السياسات العامة في البلدان، بتعاون وثيق مع واضعي السياسات فيها، بغية دعم بناء القدرات الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة.

القرار 738 (د-38)

جدول مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2021-2022

5 - أكدت اللجنة من جديد قرار الحفاظ على الهيكل الحكومي الدولي الحالي والنمط الحالي للاجتماعات ووافقت على جدول مؤتمراتها للفترة 2021-2022. وأكدت من جديد أن نظامها الحالي لخدمة المؤتمرات أثبت كفاءته من الناحيتين الفنية والتنظيمية، وكذلك فعاليته من حيث التكلفة، وأوصت بأن تظل تلك المهام من مسؤولية الأمانة التنفيذية بغية تحقيق تحسن مستمر ومطرد في تلك الخدمات.

6 - وأكدت اللجنة مجدداً أيضاً أهمية استمرار تكليفها بمهمة تنظيم وعقد اجتماعات إقليمية ودون إقليمية تحضيرا لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ومتابعتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة.

القرار 739 (د-38)**المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

7 - أكدت اللجنة من جديد التزام المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعميم منظور جنساني تحولي في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها وآليات تنفيذها، واتخاذ إجراءات لتحقيق الهدف المتعلق بتمكين جميع النساء والفتيات. وأوصت بمضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان أن تعكس مؤشرات رصد الأهداف أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وإمكان استخدامها في وضع سياسات عامة فعالة للتغلب على أوجه عدم المساواة هذه.

8 - وأبرزت اللجنة التقدم الذي أحرزته في تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وشددت على ضرورة تعزيز العمل بالتعاون مع الحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية والآليات المعنية بالنهوض بالمرأة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني المختصة. وأقرت بالدور الذي تضطلع به في العمل المتعلق بالإحصاءات الجنسانية في المنطقة، وكذلك في تسليط الضوء على الشؤون الجنسانية في دورات المؤتمرات القطاعية الإقليمية، بما في ذلك المؤتمرات المتعلقة بالسكان والتنمية الاجتماعية والإحصاءات، وشجعت على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة شاملة تدمج التنمية المستدامة، بما في ذلك منظور جنساني، للاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

9 - ودعت اللجنة أيضا إلى مشاركة فعالة في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في الأرجنتين عام 2022، وطلبت بذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المجتمع المدني في الدورة.

القرار 740 (د-38)**دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي**

10 - أقرت اللجنة بأهمية اتساق السياسات العامة في تعزيز عمليات وأدوات التخطيط لأغراض التنمية والإدارة العامة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وطلبت إلى معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أن يبقي على البحوث التطبيقية والتعاون التقني والعمل الاستشاري والتدريب من أجل تعزيز التكامل بين القطاعات والمتعدد المستويات لخطة عام 2030 في التخطيط للتنمية.

11 - وأكدت اللجنة من جديد أن النظام العادي لتمويل الحكومات ضروري لاستمرار المعهد وتنفيذ برنامج عمله، باعتباره مكملا للميزانية العادية للجنة، وأعربت عن قلقها إزاء المستوى الحرج للموارد الذي بلغه هذا النظام، وطلبت إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم مساهماتها إلى المعهد وجعلها منتظمة. وطلبت إلى الأمانة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لضمان وتعزيز عمل المعهد في حدود الموارد المتاحة، وأن تواصل السعي للحصول على أموال خارجة عن الميزانية.

12 - وكررت اللجنة أيضا تأكيد التوصية بأن يعزز المعهد قدرته بوصفه الهيئة المسؤولة عن التدريب داخل نظام اللجنة، وأن يكتف الأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال بالتعاون مع المقار دون الإقليمية والشعب التابعة للجنة ومع غيرها من المؤسسات الدولية.

القرار 741 (د-38)**المؤتمر الإحصائي للأمريكيتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي**

13 - كررت اللجنة التأكيد على أهمية زيادة توطيد مؤتمرها الإحصائي للأمريكيتين بوصفه الهيئة الحكومية الدولية التي تتسق الأنشطة الإحصائية الإقليمية والدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشجع تعزيز المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية في بلدان المنطقة. ونوهت باعتماد مجموعة ذات الأولوية من المؤشرات من أجل المتابعة الإحصائية الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها إطارا إقليميا للمؤشرات من شأنه أن يساعد على تحديد أولويات جهود القياس وتحقيق تنسيق فعال للتعاون الأفقي والإقليمي والدولي من أجل سد الثغرات في القدرات الإحصائية.

14 - وأثنت اللجنة على إطلاق البوابة الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة (بوابة أهداف التنمية المستدامة)، التي وضعت في إطار جهد مشترك بين الوكالات تحت قيادة اللجنة، بوصفها أداة رئيسية لدعم البلدان في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولتعزيز القدرات تحقيقا لهذه الغاية. وشجعت البلدان على استخدام البوابة لتعزيز العمل التعاوني والتعاون الأفقي من أجل سد الثغرات في توفر البيانات لمتابعة خطة عام 2030.

15 - ونوهت اللجنة أيضا باعتماد القانون العام المتعلق بالإحصاءات الرسمية لأمريكا اللاتينية، الذي عرّف المكتب الإحصائي الوطني بأنه السلطة الرائدة في النظام الإحصائي الوطني لكل من البلدان وبأنه هيئة مستقلة مهنية، واعترفت به كنموذج إقليمي للبلدان المهتمة بصياغة أو إعادة صياغة الأساس القانوني لعمل نظمها الإحصائية الوطنية وإنتاج الإحصاءات الرسمية. وأعربت عن ارتياحها للإجراءات التي اتخذتها شبكة نقل المعارف بهدف تبادل الخبرات وللتوصيات المتعلقة بالتحديات والحلول التي اعتمدها بلدان المنطقة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وشجعت على مواصلة تعزيز جملة أمور منها أنشطة النشر والتبادل، في ما يتعلق بكيفية ضمان استمرار العمليات الإحصائية في حالات الطوارئ. وأعربت عن تأييدها للإعلان المشترك بشأن تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي جرى فيه حث حكومات المنطقة على إنشاء آليات إدارة من شأنها أن تدعم على أفضل العمل المشترك بين المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية ووكالات رسم الخرائط الوطنية من خلال إنشاء أطر إحصائية جغرافية وطنية.

القرار 742 (د-38)**المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

16 - إن اللجنة، إذ أخذت في الاعتبار التحديات الإضافية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من حيث الفقر وعدم المساواة، وإذ تسلّم بأن هذه التحديات تتطلب تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع ولكل أنواع الحماية الاجتماعية، أخذت علما بالتقرير عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مكسيكو من 1 إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وباعتماد الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع. وأقرت بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خطة عمل عالمية وشاملة للجميع تقوم على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأن المؤتمر الإقليمي هو أحد المنابر التي تعزز التآزر وتجمع الجهود بين

مختلف الجهات المعنية بالتنمية المستدامة مع التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وطلبت اللجنة أن تدعم الأمانة وزارات التنمية الاجتماعية والكيانات المماثلة لها في البلدان في تحديد مجالات السياسات الرئيسية التي يمكن تعزيزها وفقاً للخطة الإقليمية، وطلبت أيضاً أن تنظم الأمانة مرصد التنمية الاجتماعية وتتعهده وتحديثه بصورة منهجية، استناداً إلى البيانات الرسمية التي تقدمها البلدان.

القرار 743 (د-38)

المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

17 - جددت اللجنة التزام البلدان بتنفيذ ورصد توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وأقرت بإسهام التقرير الإقليمي الأول عن تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو في المتابعة العالمية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014. وشجعت أيضاً جميع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في الدورة الرابعة للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في عام 2021، وعلى بذل كل جهد ممكن لإرسال وفود رسمية شاملة للجميع ومتنوعة وتعددية. وحثت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي لم تنتظر بعد في توقيع وتصديق اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، على القيام بذلك، ودعت جميع الجهات المعنية إلى ضمان تنفيذها بالكامل. واعترفت بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعمه لأنشطة المؤتمر الإقليمي وطلبت إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى أن تقدم مساهماتها، حسب الاقتضاء، في الأنشطة التي سيضطلع بها المؤتمر.

18 - وشجعت اللجنة أيضاً جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعت جميع الجهات المعنية إلى المشاركة في هذه العملية.

القرار 744 (د-38)

الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

19 - أخذت اللجنة علماً بتقرير الاجتماع الأول للبلدان الموقعة على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في سان خوسيه يومي 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونوهت اللجنة مع التقدير بتوقيع 24 بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الاتفاق الإقليمي وتصديق تسعة بلدان من المنطقة عليه، بحلول 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كمساهمة في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، ودعت جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى النظر في التصديق على الاتفاق الإقليمي أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، حسب الاقتضاء، وفقاً للمادة 21 منه، في أقرب وقت ممكن.

القرار 745 (د-38)

استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

20 - كررت اللجنة دعوتها الدول الأعضاء إلى تعميم برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية على الصعيدين الوطني

والإقليمي، وكذلك دعوتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى إدراج برنامج عمل فيينا في برامج عملها ذات الصلة وتقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذه. وشجعت مرة أخرى القطاع الخاص والمجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، بسبل منها إقامة الشراكات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة بين القطاعين العام والخاص. وأخذت اللجنة علماً مع التقدير بتقرير اجتماع استعراض منتصف المدة لبلدان أمريكا اللاتينية التحضيري لاستعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل فيينا، المعقود في سانتياغو يومي 11 و 12 حزيران/يونيه 2019، ودعت الأمانة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتصلة ببرنامج عمل فيينا مثل الاستثمار في البنية التحتية، وتسهيل النقل، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية.

القرار 746 (د-38)

لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

21 - أكدت اللجنة من جديد دورها الرئيسي، ولا سيما من خلال مقارها دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، في تنسيق الدعم الإنمائي للمنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن خلال العمل المباشر مع الشركاء الكاريبيين في التنمية، بما في ذلك الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. ورحبت بالدور الذي كلفت به، لا سيما من خلال مقارها دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، في إدراج احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وحثت الأمانة التنفيذية على استخدام كل التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذتها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها الثامنة والعشرين، والتوصيات التي وضعتها لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في اجتماعها التاسع عشر، والاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في الاجتماع السادس للمائدة المستديرة لمنطقة البحر الكاريبي.

القرار 747 (د-38)

المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

22 - إن اللجنة، إذ تدرك أن برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أسهم إسهاماً كبيراً في وضع رؤية مشتركة لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع في المنطقة خلال السنوات الـ 15 التي انقضت منذ إنشائه رسمياً، وإذ تؤكد أن التكنولوجيات الرقمية كانت أساسية لتسيير عجلة الاقتصاد والمجتمع خلال الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، دعت جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في المؤتمر الوزاري السابع بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده افتراضياً من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأثنت على الجهود المشتركة التي بذلتها الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن مجتمع المعلومات بغية تحديد أوجه التقدم التي حققتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأقرت اللجنة بأهمية إعادة النظر في نموذج الإدارة الرقمية في إطار دولة رفاه رقمي تعزز وصول الجميع إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق العمالة للسكان، وتتبذ جمع البيانات الشخصية واستخدامها غير السليم أو غير المأذون به، وتشجع الابتكار ونشر التكنولوجيا في النظام الإنتاجي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت على ضرورة تعزيز السياسات العامة تحقيقاً لهذا الغرض.

23 - وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة مواصلة العمل مع بلدان المنطقة في تنفيذ ومتابعة القرارات المتخذة في المؤتمر الوزاري السابع، لا سيما فيما يتعلق بصوابية وجدوى النهوض بخطة لتطوير سوق رقمية إقليمية بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية.

القرار 748 (د-38)

برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2022

24 - اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام 2022 برمته، بما في ذلك ابتكاراتها والتغييرات التي أدخلتها على استراتيجيات التنفيذ. وشددت على أن مشروع برنامج العمل وأولويات نظام اللجنة لعام 2022 يعكس موازنة وتكييف أنشطة برنامج العمل ومحتوياته وطرائقه مع المتطلبات الجديدة الناشئة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وأهدافها، بما في ذلك الطرائق والأولويات المعجلة لعقد العمل، وكذلك عن خطط العمل والصكوك الأخرى المتفق عليها دوليا، ورحبت بذلك. وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم الميزانية المقترحة لتنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج العمل إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة للنظر فيها.

25 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء أزمة السيولة الأخيرة التي أثرت سلبا على موارد الميزانية المخصصة لها لتنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج العمل. وأخذت علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة لعام 2019، وأكدت على النتائج الواسعة النطاق التي حققتها اللجنة في مختلف مجالات العمل، مشيدة خصوصا بنهجها القائم على النتائج وبقدرتها على تلبية احتياجات المنطقة.

26 - ورحبت اللجنة أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتعزيز المساءلة والتقييم بغية تعزيز فعالية اللجنة وأهميتها لصالح تنمية المنطقة. وشجعت الأمانة التنفيذية على مواصلة ممارسة عقد اجتماعات اللجنة الجامعة في الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة، وذلك أيضا بهدف تعزيز الحوار وتوسيع نطاقه بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن المسائل التي تُعتبر ذات صلة.

القرار 749 (د-38)

اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

27 - أيدت اللجنة وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطلبت إلى رئيس اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعقد، بدعم من الأمانة، اجتماعا استثنائيا للجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، خارج إطار دورة اللجنة، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز النصف الثاني من عام 2021، من أجل درس سبل تعزيز أدائها، بما في ذلك الحاجة إلى إدخال تغييرات مؤسسية، بهدف تقديم توصيات إلى اللجنة بشأن تلك المداولات. وطلبت اللجنة أيضا إلى اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفتها هيئة فرعية تابعة للجنة، أن تقدم تقريرا إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة عن إسهامها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

القرار 750 (د-38)**مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

28 - رحبت اللجنة بالجهود الجارية لتنفيذ خطة تعاون إقليمي قصيرة الأجل للتصدي لأزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار والتكنولوجيات الرقمية. وأكدت من جديد الحاجة إلى بذل جهد مشترك منسق واستجابة من المؤسسات الإقليمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19 والاستعداد لانتعاش مستدام، وشجعت على التشغيل الفوري لمنصة مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الإنترنت، لتبادل المعلومات عن السياسات والمبادرات والبرامج القائمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

29 - في الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقد في أديس أبابا يومي 22 و 23 آذار/مارس 2021، في شكل مختلط، شهد حضوراً شخصياً ومشاركة عبر الإنترنت، اعتمدت اللجنة بياناً وزارياً حول موضوع "التصنيع والتنوع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في سياق كوفيد-19". واتخذت أيضاً عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامجه عملها، التي تُعرض أدناه موجزاً لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار 972 (د-53)**منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

30 - دعا مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، إدراكاً منه للإمكانيات الإنمائية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كوسيلة لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي وضعها الاتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ولا سيما التصديق على الاتفاق من قبل الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، وحثها على تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والتصنيع ومشاريع البنية التحتية القارية العالية الأولوية، ولا سيما تلك المدرجة في خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، والرقمنة، وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة، ومفاوضات المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة في إطار منطقة التجارة الحرة.

31 - وطلب مؤتمر الوزراء أيضاً من اللجنة إعداد دراسة عن كيفية تعزيز الاستثمارات في القارة من خلال منطقة التجارة الحرة، على أن تقدّم إلى الدول الأعضاء في عام 2022 في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر الوزراء، وأن تواصل تقديم الدعم التقني إلى أمانة منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك في تطوير ونشر نظم التجارة والوثائق الرقمية.

القرار 973 (د-53)**البيانات والإحصاءات**

32 - إن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، إذ يقر بالحاجة الملحة، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى تحويل نظم الإنتاج الإحصائي في البلدان الأفريقية من أجل توليد البيانات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي وضعها الاتحاد الأفريقي، وإذ يرحب بإنشاء فريق أفريقي معني بتحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية، حث الشركاء والحكومات على بناء نظم رصد ونظم معلومات صحية قوية على الصعيدين الوطني والمحلي. ودعا المنظمات والشركاء في عموم أفريقيا إلى تعزيز أوجه التآزر دعماً للبلدان الأفريقية في التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 المستمرة، ودعا الدول الأعضاء إلى تجديد التزاماتها بإجراء تعدادات السكان والمساكن خلال جولة تعداد عام 2020.

33 - وحث مؤتمرُ الوزراء أيضاً على القيام بخطوات تضمن إدراج الأهداف والمؤشرات الرئيسية لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 في الخطة الإنمائية الوطنية. وحث على القيام بخطوات لضمان إدماج الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في الخطة الإنمائية الوطنية ووضعها في سياقها بالكامل على الصعيد الإقليمي، وطلب إلى اللجنة مواصلة دعمها للدول الأعضاء في تعزيز قدرات نظمها الإحصائية ونظم بياناتها.

القرار 974 (د-53)**التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية**

34 - وحث مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الحكومات الأفريقية على الاستثمار في استحداث نظم للهوية القانونية تعمل بكامل طاقتها، وأوصى بالاعتراف بنظم التسجيل المدني بوصفها خدمات حكومية أساسية ينبغي أن تستمر حتى في حالات الطوارئ، نظراً لقيمتها الجوهرية في دعم حقوق الإنسان واستخداماتها الإدارية ودورها في إنتاج إحصاءات الأحوال المدنية. وشجع الدول الأعضاء على رقمنة نظم وعمليات التسجيل المدني وحثها على بناء نظم تسجيل قابلة للتشغيل المتبادل على أساس نهج دورة الحياة الكاملة.

35 - ودعا مؤتمر الوزراء أيضاً الدول الأعضاء إلى إقامة روابط أوثق بين سلطات التسجيل المدني وقطاع الرعاية الصحية حتى يتسنى إبلاغ سلطات التسجيل المدني رسمياً بأحداث الأحوال المدنية التي تشهدها مؤسسات الرعاية الصحية، ودعا اللجنة إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في تعزيز التسجيل المدني في أفريقيا.

القرار 975 (د-53)**التصنيع والتنويع المستدامان لأفريقيا في العصر الرقمي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا**

36 - شجع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الدول الأعضاء على إعادة تصوّر التصنيع والتنويع، بما في ذلك عن طريق تعميق قدراتها في مجال البحث والتطوير، وتعميم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وصياغة استراتيجيات متكاملة مراعية للبيئة ومتكيفة مع المناخ في مجالي النمو والتنمية ضمن الأطر الإنمائية الوطنية. ودعا الدول الأعضاء إلى بناء أسس رقمية وجديدة أفضل للاقتصاد

المناخي، وتطوير برامجيات وسيطة رقمية في أفريقيا باعتماد نظم الهوية الرقمية ودعم حلول الدفع الرقمي والاستثمار معدات الحاسوب الرقمية في القارة من خلال تحسين وضمان تغطية الإنترنت بأسعار معقولة والحصول على الطاقة.

37 - ودعا مؤتمرُ الوزراء اللجنة إلى تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها إطارا للتكامل الرأسي للصناعات وسلاسل الإمداد وتحقيق رقمنة أفريقيا، وإجراء دراسة لاستكشاف آفاق ومزايا إنشاء فريق خبراء أفريقي معني بالغاز لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية إطلاق العنان لإمكانات الغاز في التصنيع والانتقال إلى الطاقة النظيفة، ومساعدة الدول الأعضاء على إدراج النفقات الرقمية في ميزانياتها الوطنية.

القرار 976 (د-53)

لقاحات مرض فيروس كورونا

38 - أثنى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة على مختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من اعتماد مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها الاستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا لمكافحة تفشي كوفيد-19، في آذار/مارس 2020، باعتبارها مسودة ومخططا توجيهيا لتنسيق الجهود الإقليمية لضمان التأزر وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد ممكن، بغية إنقاذ الأرواح ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية. وأثنى أيضا على المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بشأن اللقاحات وتخفيف عبء الديون وإصدار حقوق السحب الخاصة.

39 - وطلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة مواصلة تلك الجهود، بما في ذلك مواصلة الدعوة إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19 والحصول عليها. وطلب أيضا إلى اللجنة مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء في وضع استراتيجيات وسياسات قارية لتيسير إنتاج اللقاحات في القارة، وتحسين المشتريات المجمع، ولا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية، كما يتضح من المنبر الأفريقي للإمداد الطبي، والاستفادة من استخدام الأدوات الرقمية في سلاسل التوريد الوطنية لتحسين إمكانية وصول الجميع إليها، ما من شأنه أن يحسن القدرة على تحمل تكاليف اللقاحات وإمكانية الحصول عليها ويساعد على توليد نمو اقتصادي شامل للجميع، وتحفيز خلق فرص العمل والقضاء على الفقر تحقيقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو المستدام في القارة. وأخيرا، حث مؤتمر الوزراء اللجنة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في شراء اللقاحات، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي المتاح من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين، ومؤسسات تمويل التنمية وحقوق السحب الخاصة.

القرار 977 (د-53)

الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أقل البلدان نموا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

40 - إن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، إذ أعرب عن قلقه من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد زادت من تعريض التقدم المحدود نحو أهداف برنامج العمل لأقل

البلدان نموا للعقد 2011-2020 للخطر، وإدراكا منه لضرورة إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نموا في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير 2022، طلب إلى اللجنة أن تواصل دعم أقل البلدان الأفريقية نموا في جهودها الرامية إلى رفعها من حالة أقل البلدان نموا وتيسير تنفيذها لبرامج العمل المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

القرار 978 (د-53)

برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

41 - دعا مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية إلى تنفيذ أحكام وإجراءات الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز الربط الإقليمي وتيسير التجارة وتطوير بنى تحتية مستدامة ومتكاملة إقليميا للنقل قادرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث، وتتبع هيكل الصادرات، وإضافة قيمة إلى الصادرات، والتنفيذ الفعال لاتفاقات التكامل الإقليمي. وحث بلدان العبور على تعزيز التعاون عبر الحدود مع البلدان غير الساحلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الاضطرابات في النقل الدولي وعبر الحدود إلى أدنى حد، وإزالة القيود التجارية وتيسير حركة السلع الأساسية، في المقام الأول، مثل الأغذية واللوازم الطبية ومعدات الوقاية الشخصية.

42 - ودعا مؤتمر الوزراء بلدان المرور العابر أيضا إلى تعزيز التعاون مع البلدان غير الساحلية بتعزيز شفافية وتوافر المعلومات عن إجراءات المرور العابر وعبر الحدود، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ودعا الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتيسير التجارة والنقل، وأكد أهمية تعبئة الموارد اللازمة للتعبيل في تنفيذ برنامج عمل فيينا ودعم البلدان النامية غير الساحلية.

43 - ودعا مؤتمر الوزراء اللجنة إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية ومبادرات التكامل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وطلب إلى اللجنة أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا في المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا، بما فيها تلك المدرجة في خريطة الطريق لتنفيذه المعجل.

القرار 979 (د-53)

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

44 - أيد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة إعادة تشكيل عضوية مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يضم جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية عن وسط أفريقيا، وإثيوبيا ورواندا عن شرق أفريقيا، والسودان وموريتانيا عن شمال أفريقيا، وبوتسوانا وموزامبيق

عن الجنوب الأفريقي، وغانا وغينيا عن غرب أفريقيا، إضافة إلى المقاعد الدائمة التي تشغلها السنغال بصفتها البلد مضيف ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وكرر دعوته للجنة إلى أن تقوم، بالتعاون مع المعهد، بكل الخطوات اللازمة للطلب إلى الجمعية العامة زيادة المنحة العادية دعماً لبرنامج المعهد، كما كررت دعوته الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكات سنوية أكثر انتظاماً وتسوية المتأخرات المستحقة للمعهد.

القرار 980 (د-53)

حقوق السحب الخاصة

45 - أثنى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة على اللجنة لدعوته إلى إصدار جديد لحقوق سحب خاصة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وتقديم الدعم الفني لها، ونوه بالعمل الذي تقوم به اللجنة في تصميم مرفق للسيولة والاستدامة لخفض تكلفة الائتمان الخاص على البلدان الأفريقية. وطلب إلى اللجنة أن تواصل توفير منبر لعقد الاجتماعات لواضعي السياسات الأفارقة وغيرهم من الجهات المعنية، وأن تدعو إلى إصدار جديد لحقوق سحب خاصة تراوح قيمتها بين 500 و 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما سيشكل خطوة حيوية في توفير السيولة التي تمس الحاجة إليها والتمويل الاستثماري لصالح البلدان الأفريقية، لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على وجه الخصوص.

46 - وطلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة دعم جهود الدعوة التي تبذلها الدول الأعضاء لتمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين حتى نهاية عام 2021 على الأقل، وهو ما من شأنه أن يحرر 8 مليارات دولار إضافية وتخصيصها للتعافي في عام 2021 ويوفر السيولة التي تمس الحاجة إليها للاستجابة للأزمة. ودعا اللجنة إلى حشد الدعم لإنشاء آلية خاصة لإعادة توزيع لحقوق السحب الخاصة تتناسب مع احتياجات البلدان الأفريقية من التمويل الإنمائي، وشجع الدول الأعضاء على العمل الجماعي لضمان أن يكون لها صوت وموقف موحد بشأن مسألة حقوق السحب الخاصة.

القرار 981 (د-53)

الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2022

47 - اعتمد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة لعام 2022. وإذ أشار إلى أن صياغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل قد تأثرت بالوضع الناجم عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإلى أنها ستتطلب مزيداً من المشاورات مع الجهات المستهدفة والجهات المعنية، وإذ نوه بالمستوى الجيد من المواءمة والتركيز للخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، دعا اللجنة إلى إدراج تدابير الأداء في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الممتد على أربع سنوات (2022-2025) لتيسير تتبع التقدم المحرز في تنفيذه. وحث مؤتمر الوزراء اللجنة على النظر في العمل من أجل توحيد خططها البرنامجية ووثائق ميزانيتها والعمل على تعزيز جهودها في مجال تعبئة الموارد، بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

48 - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في جنيف يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021، بيانا رفيع المستوى وعددا من القرارات المتصلة ببرنامج عملها، التي تُعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المقرر ألف (69)

البيان الرفيع المستوى

49 - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بيانا رفيع المستوى، اعترفت فيه بأن التوفيق بين الازدهار الاقتصادي والحاجة إلى التصدي للضغوط البيئية ما زالان يشكلان مهمة رئيسية للمنطقة، وأن من الضروري اتخاذ إجراءات حازمة في مجالات متعددة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية تحقيقا للنمو الاقتصادي حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التدهور البيئي، وأن الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية أمران ينطويان على فرص عدة للبناء مرة أخرى على نحو أفضل ويمكن أن يشكلا مصدرا للدينامية الاقتصادية ولزيادة القدرة التنافسية. وأقرت اللجنة أيضا بأن نهج الاقتصاد الدائري الأكثر كفاءة في استخدام الموارد هي اللبنة الأساسية للنماذج الاقتصادية المستدامة التي تدمج وتوجه مبادرات السياسات العامة من أجل الحفاظ على مخزون الموارد المادية عن طريق تقليل النفايات إلى أدنى حد وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وهي التزمت تاليا بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز نهج الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي عن طريق تعميم النهج الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في برامج العمل القطاعية القائمة للجنة ومن خلال المبادرات الطوعية وفرص التعاون في مجال بناء القدرات.

50 - وذكرت اللجنة كذلك أن عملها في البرامج الفرعية ذات الصلة واللجان القطاعية وغيرها من الهيئات الفرعية يمكن أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز اقتصادات دائرية وأكثر كفاءة في استخدام الموارد وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في المنطقة وخارجها، وأن من شأن هذا العمل أن يسهم في النهوض بالنقل المستدام، وبناء نظم الطاقة المستدامة، والنهوض بالإدارة المستدامة للغابات، وكذلك باستخدام موارد الخشب بكفاءة؛ تعزيز التعاون البيئي؛ تسهيل مواءمة التجارة والتنمية الحضرية مع الممارسات المستدامة، بما في ذلك بناء القدرات على مواجهة الأزمات المحتملة في المستقبل، وتوفير الأساس الإحصائي لتكوين فهم أفضل للديناميات الجارية ولآثار إجراءات السياسة العامة.

51 - وإذ أشارت إلى أن الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كانت بمثابة تنكير بالحاجة إلى فهم ومواجهة المخاطر قبل أن تتكون وإلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 توفر الرؤية لاستباق ومواجهة المخاطر المتعددة، بما في ذلك المخاطر ذات الطابع العابر للحدود، عقدت الدول الأعضاء في اللجنة العزم على تعزيز التزامها بأهداف التنمية المستدامة باعتبارها المسودة التي توجه إجراءاتها السياسية. وشددت تلك الدول كذلك على أنه في عالم يتعرض للاهتزاز جراء الآثار المتعددة لجائحة كوفيد-19، يتسم التعاون الإقليمي بأهمية متزايدة في إدارة المخاطر والحد من حال عدم اليقين وتعزيز الدينامية الاقتصادية، وعلى بروز حاجة متجددة إلى التضامن. وفي ضوء هذا السياق والتحديات المقبلة، رأت تلك الدول أن الولاية التاريخية للجنة لتيسير العمل المتضافر تحقيقا للتنمية والتكامل الاقتصاديين في المنطقة هي من الأهمية اليوم كما كانت عليه دائما.

المقرر باء (69)**الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية**

52 - شددت اللجنة على ضرورة مواصلة تعزيز عملها في مجال الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وطلبت إلى اللجان القطاعية المعنية وفروعها أن تنتظر في كيفية تعزيز أثر صكوك اللجنة القائمة ذات الصلة من أجل تعزيز النهج الدائرية والأكثر كفاءة في استخدام الموارد. ودعت اللجنة تلك الهيئات الفرعية إلى تكرار وتوسيع نطاق النهج القائمة التي تيسر الاستخدام الواسع النطاق والفعال للصكوك المناسبة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وأنشطة تبادل المعارف، وإلى النظر في وضع مقترحات في برامج عمل كل منها، بما في ذلك التعاون المحتمل عبر البرامج الفرعية، لإيجاد حلول مؤثرة وقابلة للقياس تعزز الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ومن شأنها أن تيسر تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

53 - ودعت اللجنة الأمانة إلى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي بما فيها الاتحاد الأوروبي من أجل وضع نهج منسق لقياس التقدم المحرز نحو الاقتصاد الدائري، بما في ذلك زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، ومواصلة تعزيز الشراكات المتصلة باقتصاد دائري وبالأستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بغية استكشاف فرص التآزر لتوسيع نطاق استخدام أدوات اللجنة ذات الصلة.

54 - وشجعت أيضا على القيام في الوقت المناسب بتنفيذ المبادرات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء إلى اللجنة خلال الدورة بغية مواصلة التعجيل في الانتقال إلى اقتصاد دائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، كما شجعت الدول الأعضاء التي لم تنتظر بعد في اتخاذ إجراءات متضافرة في هذا الصدد على القيام بذلك.

المقرر جيم (69)**تمديد ولاية المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة**

55 - إن اللجنة، إذ نوهت مع التقدير بالتنظيم الناجح للدورات السابقة للمنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة بوصفها منبرا لتعلم الأقران وتبادل الخبرات في مجال السياسات والممارسات الجيدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإذ أخذت علما بتقييم القيمة المضافة الذي يحققه المنتدى الإقليمي بالنسبة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الذي أعدته الأمانة⁽³⁾، قررت مواصلة عقد دورات سنوية للمنتدى الإقليمي في عامي 2022 و 2023. وطلبت إلى الأمانة أن تضع جدول الأعمال لكل دورة من دورات المنتدى الإقليمي بتشاور وثيق مع الدول الأعضاء، وأن توائمه مع كل من مواضيع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومع برنامج عمله، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما طلبت من الأمانة مواصلة نشر تقرير سنوي عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة وقررت إبقاء المنتدى الإقليمي متوائما مع مجمل عملية المتابعة والاستعراض لخطة عام 2030 على المستوى العالمي.

56 - قررت اللجنة أن تقدم تقارير دورات المنتدى الإقليمي، بما في ذلك موجز الرئيس للمناقشات مشفوعة برسائل رئيسية، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية المجلس، في إطار المساهمات

الإقليمية في عملية المتابعة والاستعراض العالمية لخطة عام 2030. وطلبت إلى الأمانة أن تعد تقييماً للقيمة المضافة التي تحقّقها المنتديات الإقليمية التي عُقدت في عامي 2021 و 2022 تمهيداً لتقديمها إلى اللجنة في دورتها السبعين.

المقرر دال (69)

تعديل النظام الداخلي للجنة التنفيذية

57 - قررت اللجنة تعديل المادة 3 من النظام الداخلي للجنة التنفيذية⁽⁴⁾، على النحو التالي: "في حالة الجلسات التي تُقترح خلالها قرارات بغية اتخاذها، يوزّع جدول الأعمال المؤقت والوثائق بلغة عمل واحدة من لغات عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن على أن توزّع قبل ما لا يقلّ عن 10 أيام عمل؛ وتوزّع الوثائق بجميع اللغات قبل يومين على الأقل"⁽⁵⁾.

المقرر هاء (69)

إدارة الموارد، وتسريع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المدى القريب من خلال اتخاذ إجراءات بشأن الغازات والمباني، ودراسة أثر الإعانات فضلاً عن خيارات تسعير الكربون

58 - إن اللجنة، إذ تشير إلى أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحيوية لدعم التعافي الشامل للجميع والمستدام من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإلى أن عملها المتعلق بالميثان وثنائي أكسيد الكربون والهيدروجين وبالمباني العالية الأداء يمكن أن يحقق فائدة ملحوظة على المدى القريب بالنسبة إلى المناخ وجودة الحياة على حد سواء، طلبت إلى لجنة الطاقة المستدامة أن تضطلع بمزيد من التطوير والنشر والتعليم والبحث والتشاور والعمل مع الجهات المعنية بشأن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد والنظام المنبثق منه أي نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد. وطلبت إلى لجنة الطاقة المستدامة ولجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي العمل على تعميم فكرة المباني العالية الأداء والتتقيف بها وإجراء البحوث بشأنها والتشاور والتعاطي مع الجهات المعنية بشأنها، ودعم الدول الأعضاء في مواصلة تطوير ونشر الأدوات المعيارية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني.

59 - ودعت اللجنة أيضاً لجنة الطاقة المستدامة إلى مواصلة العمل الدؤوب بشأن دور الغاز الطبيعي والهيدروجين واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والتكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات والعالية الكفاءة للبلدان التي تختار استخدامها، وكذلك بشأن إدارة انبعاثات الميثان البشرية المنشأ في سياق الانتقال إلى اقتصاد محايد من حيث الكربون. وطلبت أيضاً إلى اللجنة مواصلة دراسة أفضل السبل لمعالجة الاستخدام المتمم بالكفاءة لموارد الطاقة، وفي السياق نفسه، أثر الإعانات وكذلك خيارات تسعير الكربون.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

60 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السابعة والسبعين المعقودة افتراضياً من 26 إلى 29 نيسان/أبريل 2021، قراراً حول موضوع الدورة، يُعرض أدناه موجز له ليطلع عليه

(4) ECE/EX/3/Rev.1. للاطلاع على النص المعدل، انظر ECE/EX/3/Rev.2.

(5) التعديل هو الاستعاضة عن "قبل ما لا يقلّ عن 10 أيام" بـ "قبل ما لا يقلّ عن 10 أيام عمل".

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واتخذت اللجنة أيضا 14 مقرا، أقرت فيها جملة أمور منها الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والتغييرات البرنامجية المقترحة للخطة البرنامجية لعام 2021، فضلا عن التوصيات بشأن المسائل التي لفتت هيئاتها الفرعية انتباهها إليها.

القرار 1/77

إعادة البناء على نحو أفضل من الأزمات من خلال التعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

61 - دعت اللجنة أعضائها وأعضاءها المنتسبين إلى وضع استجابة تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود في مجال الصحة وضمنان تعافٍ اجتماعي واقتصادي مستدام في المنطقة. وشجعت جميع الدول الأعضاء على التعاون في سد الفجوات في مجال الربط، وتدعيم الاتصال الرقمي، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، والبنى التحتية والاستثمارات المستدامة القادرة على مواجهة الكوارث، وتعزيز الربط والتنوع في سلسلة الإمداد الإقليمية، فضلا عن تيسير التعافي وضمنان مرونة الاتصال أثناء الأزمات.

62 - وشجعت اللجنة على اتباع نهج مراعي للمناخ والبيئة إزاء جهود وسياسات تحقيق التعافي من كوفيد-19 دعماً لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشجعت على الاستفادة من المنبر الإقليمي لتيسير مبادرات التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، ودعت الجهات المانحة إلى تكثيف جهودها للوفاء بالتزامات كل منها في ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

63 - ورحبت اللجنة بالخطوات المتخذة لتوفير السيولة وتخفيف عبء الديون للبلدان النامية، وشجعت جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الدائنة من القطاعين الخاص والتجاري، على التصدي لمخاطر مواطن الضعف في الديون، ودعت الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات للتعافي تستند إلى سياسات تمويل مستدامة مدركة لطبيعة المخاطر، تدعمها أطر تمويل وطنية متكاملة، وإلى إعادة ترتيب أولويات السياسات اللازمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والركود، والبدء في التعافي الاقتصادي والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على سبل كسب العيش، بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير محددة الهدف للقضاء على الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، وزيادة فرص الحصول على التمويل وبناء قدرات الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وآليات تعميم الخدمات المالية، وتوفير حزم من الحوافز المالية القوية ووضع سياسات نقدية داعمة.

64 - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على العمل إقليمياً وأقاليميا بهدف إعادة البناء بشكل أفضل، بما يتماشى مع خطة عام 2030، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تساعد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك عبر تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ.